

هل يقضي "كورونا" على أحلام محمد ابن سلمان ويعرقل خطه؟؟



التغيير

توقع محللون أن يضعف تفشي فيروس كورونا القاتل معدلات النمو في مملكة آل سعود، ويعطل خطط ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط المعطلة أصلاً.

وقالت رويترز، إن القطاع الخاص السعودي سجل أداءً قويا نسبيا في بداية العام لكنه قد لا يدوم طويلا مع توقعات بأن يلحق انتشار فيروس كورونا ضرا بقطاع السياحة وانفاق المستهلكين في المملكة.

وأظهرت بيانات من مؤسسة النقد بمملكة آل سعود (البنك المركزي) أن قروض القطاع الخاص، الذي يعد نموه ضروريا لخطة ولي عهد آل سعود محمد بن سلمان لتنويع الاقتصاد المعتمد على النفط، نما بنسبة 5.8 بالمئة على أساس سنوي في يناير/ كانون الثاني.

وقاد انفاق المستهلكين ففزة سنوية بلغت 33 بالمئة في المبيعات لاسيما في الفنادق والمطاعم في

انعكاس لإصلاحات مزعومة في مملكة آل سعود غيرت العادات الاجتماعية في المملكة المحافظة.

لكن انتشار فيروس كورونا من المتوقع أن يؤثر على الاقتصاد بسبب تباطؤ الطلب العالمي على النفط وقيود على السياحة استحدثتها سلطات آل سعود.

وقالت أرقام كابيتال في مذكرة اليوم: "النمو القوي الذي رأيناه في شهر يناير قد ينعكس في فبراير ومارس إذ أن تأثير كوفيد-9 سيبدأ في الانعكاس على معنويات المستهلكين والحركة في مراكز التسوق والنشاط السياحي والإمداد".

وأغلقت سلطات آل سعود التي أعلنت اليوم عن أول حالة إصابة بفيروس كورونا بعد تفشي المرض بطريقة لا يمكن إخفاؤها حدودها أمام رحلات العمرة والسائحين من 25 دولة على الأقل ظهرت فيها حالات إصابة على الرغم مما تمثله شعيرتي الحج والعمرة من مصدر مهم للدخل في المملكة.

ويقول محللون إن تأثير قيود السفر على الاقتصاد السعودي قد يكون كبيرا. ويمثل قطاع السياحة عشرة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بحسب مجلس السفر والسياحة العالمي.

ومن المتوقع أيضا أن يضغط انخفاض حاد في أسعار النفط، بلغ أكثر من 20 بالمئة منذ بداية العام، على المملكة وهي أكبر مصدر للنفط في العالم.

وخفضت مجموعة ميتسوبيشي يو.إف.جيه المالية اليابانية توقعاتها للنمو الاقتصادي لمنطقة مجلس التعاون الخليجي إلى 1.7 بالمئة من 2.5 بالمئة. وتوقعت تباطؤ الطلب الصيني على الطاقة وانخفاض التدفقات السياحية وتعطل سلاسل الإمداد على نحو سيؤثر على اقتصادات المنطقة.

كما أن تراجع إيرادات النفط قد يؤدي إلى تباطؤ وتيرة زيادة في احتياطات النقد الأجنبي بمملكة آل سعود التي ارتفعت في يناير/ كانون الثاني إلى 502 مليار دولار لتسجل زيادة للشهر الثالث على التوالي.

وقالت أرقام "نتوقع أن تتعرض الاحتياطات لضغط من جديد في أعقاب التدهور السريع لسوق النفط. ويحتمل أن تتحمل دول مجلس التعاون الخليجي عبء تخفيضات أكبر في أعقاب تضرر الطلب".

